أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2018) [1]

د. إيمان محمد إبراهيم

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة- جامعة طنطا

جمهورية مصر العربية

emanebrahim2003@yahoo.com

ملخص البحث

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1991-2018)، هذه الورقة تتحرى تجريبيا عن أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر. هذه الورقة تسعى، أيضا إلى اختبار "المدخل الكلاسيكي"، الذي يتضمن أن التفاوت في توزيع الدخل يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في مقابل "المدخل الحديث"، الذي يتضمن أن التفاوت يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب القياسية الحديثة مثل إختبارات الاستقرارية، والتكامل المشترك، وسببية كرانجر. ترجع أهمية هذه الدراسة إلى التناقض بين المقاربات المختلفة حول تأثير عدم المساواة على النمو وحول قنوات الانتقال، وكذلك التناقض بين نتائج الدراسات التجريبية. بالإضافة إلى محدودية الدراسات، التي حاولت فحص العلاقة في مصر. تظهر النتائج الرئيسية للدراسة عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر. لذا يمكننا أن نستنتج أنه لا توجد علاقة مقايضة بين المتغيرين في الأجل الطويل وفي الأجل القصير، وبحدود فترة إبطاء واحدة، تظهر سببية جرانجر أن التفاوت في توزيع الدخل يؤثر على الاستثمار وهو ما يتفق مع توقعات "المدخل الكلاسيكي". بناءاً على هذه النتائج، توصي الدراسة باستخدام سياسات التوزيع للحد من عدم المساواة، بالاضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مع استهداف تقليل الفقر في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية

عدم المساواة في توزيع الدخل - معامل جيني - النمو الاقتصادي - مصر - اختبار التكامل المشترك - إختبار سببية كرانجر.

[1] تم تقديم البحث في 2020/8/25، وتم قبوله للنشر في 2020/12/17.

(1) المقدمة

إن موضوع العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي كان ولا يزال مثار اهتمام كثير من الباحثين سواء في مجال التنمية أو الاقتصاد الكلي. إن هذه العلاقة، رغما عن ذلك ذات جانبين أو بعدين. الأول، يركز على توزيع ثمار التنمية وعلى قدرتها على تخفيف الفقر بشكل فعال. الأخر يركز على الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها توزيع الموارد الاقتصادية على التنمية الاقتصادية (Bourguignon, 2015).

إن الجانب الأول من موضوع العلاقة في صورة من يستفيد من التنمية يتركز حول العمل التجريبي الذي قدم من قبل سيمون كوزنتس (1955) مفترضاً أن العلاقة بين تفاوت الدخل ومستوي النمو الاقتصادي تأخذ شكل مقلوب حرف u، وذلك بالاستناد إلى بيانات عن كل من الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا. أن اقتراح كوزنتس كان مثيراً للجدال وهو ما استلزم البحث، على المستوى التجريبي في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل، إضافة إلى متغيرات أخرى، إلا أن النتائج، على الرغم من ذلك، لم تكن حاسمة.

أما الجانب الأخر للعلاقة في صورة أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، فقد جذب كثير من الاهتمام عبر العشرين عاماً الماضية أو ما يقرب من ذلك، غير أن هذا الاهتمام يعزى بداية إلى الكلاسيك، خاصة كالدور (1955). لقد لاحظ كالدور أن الرأسماليين أكثر ميلاً للادخار من العمال، مما يعني أن معدل أسرع من النمو يقترن بنسبة أعلى من الربح. تبعاً لذلك، فقد اقترح كل من نيكولاس كالدور وسيمون كوزنتس أن هناك علاقة مقايضة trade-off بين تقليل التفاوت وتعزيز النمو الاقتصادي (Forbes, 2000).

إن السؤال عن أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي كان يتراوح كاهتمام يشغل موقعا في البحث الأكاديمي بين فترة وأخري على جانبيه كلا النظري والتجريبي (Amarante, 2014).

أن عودة الاهتمام بأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي على ساحة البحث الاقتصادي لم يحدث اتفاقاً وأن عودة الاهتمام بهذه العلاقة هو نتيجة منطقية لما أظهرت عليه التجارب الحديثة[1]. وفقا ل (Forbes, 2000)، فان تجارب النمو غير المسبوق في بعض الدول الأسيوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تتزامن مع مستويات منخفضة نسبياً من عدم المساواة في توزيع الدخل، إضافة إلى تجارب كثير من دول أمريكا اللاتينية، التي كان لديها سجل أكبر في مستويات عدم المساواة وأقل في النمو الاقتصادي. كانت العامل الحاسم وراء إعادة البحث في العلاقة بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي، كما عملت، بصورة خاصة، كحافز على إعادة تقييم الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام مستويات عدم المساواة في بلد ما في التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي لهذا البلد المعين (Forbes, 2000).

ويرى (Bourguignon, 2015) على الرغم من ذلك، أن عودة النمو الاقتصادي كمجال لاهتمام الباحثين في التسعينيات هو السبب في تنامي الاهتمام بالبحث في أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي. وأن هذا الشغف البحثي كان مبشراً بظهور اتجاه نظري يختلف بالكلية عن إطار البحث في الاقتصاديات الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة والكينزية- المقصود، إسهام كالدور. بصورة أخري، فإن الفكر الحديث، كفكر نظري

[1] يخرج العلم من التصحيحات المستمرة للبناء المعرفي السابق وأن الحقيقة العلمية هي تصحيح تاريخي لخطأ طويل (للمزيد انظر: الخولي، 1996)

جديد كان يختلف ويناقض ذلك الاعتقاد السائد في وجود مقايضة Trade off بين عدالة توزيع الموارد الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية.

على الجانب التطبيقي، فإنه رغم البحث المكثف في دراسة أثر التفاوت على النمو الاقتصادي، فان الدراسات السابقة والحالية لا تزال منقسمة حول طبيعة الأثر-ايجابي أو سلبي- وأن كانت تتفق على وجود علاقة السبب والأثر بينهما. فقد وجد كلاً من (Anand and Kanbur, 1993; Perotti, 1996; Alesina and Rodrik, 1994; Persson and Tabellini, 1994) علاقة عكسية. إن التفسيرات المختلفة لذلك تشمل: (1) نتائج الاقتصاد السياسي لعدم المساواة و(2) الأثر السلبي للتفاوت على التعليم و(3) عيوب أسواق الائتمان وقيود الائتمان، كما وجد البعض الآخر (Li and Zou, 1998) و(Barro, 2000) و(Forbes, 2000) و(Suwoto and Zhai, 2016) علاقة موجبة أو غامضة. هذه التفسيرات تشمل: (1) ميول الادخار النسبية للأغنياء مقارنة بالفقراء، (2) عدم قابلية الاستثمار للتجزئة Investment Indivisibilities و(3) الحوافز (Turnovsky, 2013). ومع ذلك فأن العلاقة بينهما لا زالت يشوبها الغموض وعدم التأكد ولا يزال الجدل قائماً بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بينهما سواء من المنظور النظري أو التجريبي.

على المستوى السياسي، وبالنسبة للنتائج السياسية التي يمكن أن يسفر عنها البحث في طبيعة هذه العلاقة، فان العلاقة العكسية تمثل المرشد أو الدليل لرجل السياسة في استهداف تقليل التفاوت، أما العلاقة الموجبة فإنها تعني ضرورة المقايضة بين الهدفين، وتوجب الاختيار بين زيادة النمو وتقليل التفاوت وذلك على النحو أو بما يعظم الرفاهية الاجتماعية (Chletsos and Fatouros, 2016)

هذه الدراسة تستهدف اختبار أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر- بوصفها كدولة نامية- خلال الفترة (1991- 2018) وتعتمد الدراسة على الأساليب الاحصائية الحديثة مثل إختبارات الإستقرارية، والتكامل المشترك، وسببية كرانجر بهدف اختبار العلاقة بين المتغيرين. يتضمن البحث أولاً، المقدمة وتشتمل على مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، منهج البحث، وإطار مفاهيمي، فضلاً عن أربعة أجزاء رئيسية تضم الإطار النظري للعلاقة بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي، النموذج المقترح والمنهجية، نتائج التحليل القياسي، وأخيراً يتم استعراض نتائج وتوصيات البحث.

(2) مشكلة الدراسة

يحاول هذا البحث أن يجيب على السؤال التالي:

ما هو أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر كدولة نامية؟

(3) أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر بصفتها كدولة نامية. بصورة أخرى، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق التجريبي من نظرية "المدخل الحديث" في مصر الذي يفترض وجود علاقة عكسية بين المتغيرين ضد الفكر التقليدي للمدخل الكلاسيكي، الذي يفترض وجود علاقة موجبة بينهما.

(4) أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من قيامه، أولاً، بإلقاء الضوء على "المدخل الحديث" ودواعي نشأته باعتباره يرسي الأساس لإتجاه حديث في سجل علاقة السببية بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي، ومن قيامه باختبار "المدخل الحديث" في مقابل المدخل"الكلاسيكي" التقليدي في مصر أي في إطار اقتصادي واجتماعي معين وهو ما يراعي خصوصية المكان والزمان. إضافة إلى ذلك، فإنه يساعد صانعي السياسة في تحديد وترتيب أولويات السياسة الاقتصادية في استهداف التفاوت والنمو الاقتصادي.

(5) منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي الفرضي المعاصر، الذي يقوم على مراجعة الدراسات السابقة واستنباط فروض الدراسة من هذه الدراسات، ثم اختبارها باستخدام النماذج الإحصائية المناسبة.

(6) الإطار المفاهيمي

يعد تحديد المعنى الاتفاقي للمصطلحات والمفاهيم الدالة في الدراسة كخطوة اجرائية لازمة وهي تسبق في سلم الإجراءات عمل المراجعة النظرية للأدبيات الاقتصادية للعلاقة والقياس الإحصائي لها. هذه المصطلحات تشمل كلاً من التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي:

(6-1) مفهوم التفاوت في توزيع الدخل

في أي سياق، فان التفاوت Inequality عادة ما يشير إلى المقارنة بين عناصر ذات طبيعة كمية، والتفاوت يشير، عادة إلى وجود فروق أو اختلافات بين هذه العناصر. إن عملية المقارنة هذه عادة ما تستند إلى خصائص محددة، التي يمكن قياسها باستخدام المقاييس أو المؤشرات المناسبة. على هذا الأساس، فان التفاوت يبدو كفكرة بسيطة وهو على الأرجح يساوي فكرة النقيض للمساواة، التي تقضي بتعادل مقدارين أو كميتين (Gallo, 2002). ان التفاوت، بهذا المعنى هو مفهوم متعدد الابعاد وان تركيزنا سوف ينصب فقط على بعد واحد وهو التفاوت في توزيع الدخل ويشير التفاوت في توزيع الدخل إلى عدم المساواة في توزيع دخول الافراد أو الأسر في دولة ما (Heshmati, 2004)

أن مصطلح "توزيع الدخل" عادة ما يستخدم في الإشارة إلى هؤلاء الذين يستلمون قدر ما من الدخل في إطار مجتمعي معين. وهناك مفهومين أساسيين لتوزيع الدخل وهما:

- **التوزيع الوظيفي للدخل** The Functional Distribution of Income: ويوضح الدخل الذي يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، ومن ثم فإن التوزيع الوظيفي يعني بكيفية توزيع الدخل الكلي في المجتمع بين الأرض والعمل ورأس المال (Gallo, 2002) والتوزيع بهذا المعنى هو جزء من النظرية العامة في القيمة وهو ما يتعلق بتحديد أثمان خدمات العناصر الإنتاجية نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية (سراج، وناويس، 2017).
- **التوزيع الشخصي للدخل** The Personal or Size Distribution of Income: من ناحية آخري فان التوزيع الشخصي يوضح الكيفية التي يتم وفقا لها توزيع الدخل الإجمالي، وذلك بصرف النظر عن مصدره بين

الأفراد أو العوائل ويرتبط التفاوت في توزيع الدخل بالتوزيع الشخصي، أي بالحصص التي يحصل عليها الأفراد من اجمالي الدخل (Gallo, 2002 ;سراج وناويس، 2017).

(2-6) مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

كما أوضحنا سابقاً، فان التفاوت هو مفهوم متعدد الأبعاد. في الإطار الاجتماعي، يتعلق مفهوم التفاوت بالاختلاف في الدخل، والاستهلاك، والثروة كمؤشرات نائبة عن مستوى المعيشة. من الوجهة الاقتصادية، فإن تركيز الاقتصاديين عادة ما ينصب فقط على ذلك البعد القابل للقياس، الذي يتعلق بالدخول الفردية أو الاستهلاك (Heshmati, 2004; Gallo, 2002) وهناك كثير من المقاييس التي يمكن استخدامها في قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد والعوائل(من بين المؤشرات الأخرى لعدم التفاوت في الدخل مؤشرات مثل: المدى Range والتباين The Variance ومعامل التباين المربع The Squared Coefficient of Variation وتباين لوغاريتمات الدخول The Variance of Log Incomes وانحرافات الوسط النسبي والمطلق The Absolute and Relative Mean Deviations ومؤشري ثيل لعدم المساواة Theil's Two inequality indices. رغما عن ذلك، فإن إهتمامنا سوف ينصب على المؤشرات، التي يشيع استخدامها في الدراسات التطبيقية فحسب وهي:

منحنى لورينز Lorenz Curve

طور منحنى لورينز (ويعرف أيضاً بمنحنى التركيز النسبي Concentration Curve) من قبل Lorenz في عام 1905 ويستخدم منحنى لورينز على نطاق واسع في تمثيل وتحليل توزيع حجم الدخل، أو الثروة وهو يعبر عن العلاقة بين الجزء التراكمي من الدخل أو الثروة المكتسب من قبل نسب مختلفة من السكان إلى النسبة التي تحصل على هذا الدخل. منحنى لورينز، على ذلك هو تمثيل بياني وهو من أكثر الأشكال البيانية، التي يتم استخدامها في التعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل منذ عام 1905 كما إنه يساعد في تحديد نسبة إجمالي الدخل الذي تحصل عليه نسبة معينة من السكان. من الناحية النظرية، فان هذه الطريقة مشابهة جداً لطريقة الشرائح Quantiles رغما عن ذلك، فانه بدلاً من استخدام حصص الدخل، فإن منحنى لورينز يربط بين النسب التراكمية للدخل والنسب التراكمية للأفراد (Bellù and Paolo, 2005).

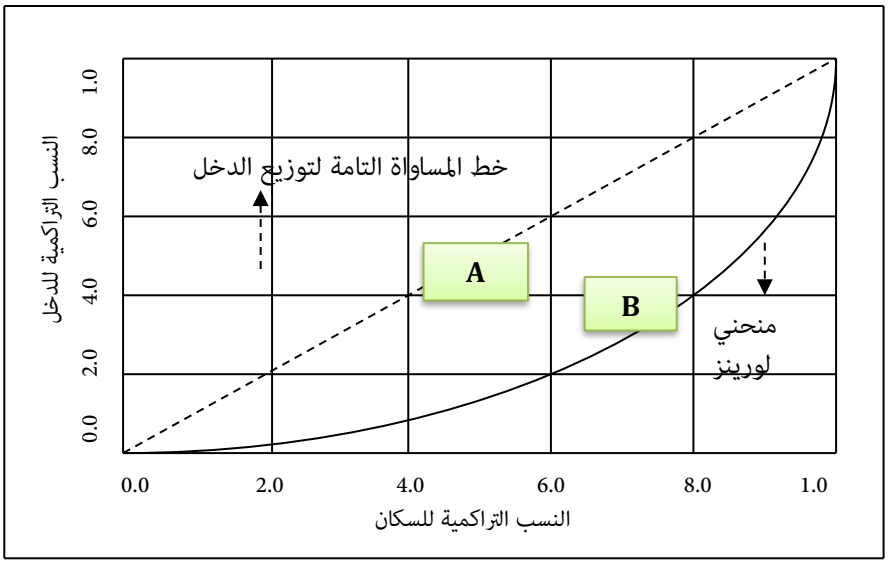

شكل 1: منحنى لورينز

إضـــافة إلى كونه كأداة يتم اســـتخدامها في تحليل توزيع الدخل والثروة، فانه يســـتخدم لتقدير معامل جيني وســـائر مؤشـــرات التفاوت. ويعاني منحنى لورينز التقليدي رغم ذلك من كونه لا يمثل بشـــكل مقبول النطاق الكامل لتوزيع الدخل محل الدراسة (Heshmati, 2004).

معامل جيني Gini Coefficient

يمثل منحنى لورينز مقياس تقريبي لعدم المســاواة في توزيع الدخل. إضــافة إلى ذلك، فإنه يمكن اشــتقاق عديد من مؤشـــرات عدم المســـاواة من منحنى لورينز. إن الفجوة بين منحنى لورينز للمســـاواة التامة ومنحنى لورينز لتوزيع معين للدخل يمكن قياســها من خلال بعض مؤشــرات التفاوت وعلى رأســها معامل جيني (Heshmati, 2004). وبالاعتماد على منحنى لورينز يمكن تعريف معامل جيني على إنه يســاوي نســبة المســاحة بين منحنى لورينز وخط المســاواة التامة -وتر المثلث- إلى مجموع مســاحة المثلث الواقع بين خط المســاواة التامة. على النحو التالي (للمزيد انظر: Heshmati, op.Cit, P2)

$$GINI = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (F_{i+1} - F_i)(\Phi_{i+1} + \Phi_i) \qquad (1)$$

حيث $F(x) = \int_{x0}^{\dot{x}} f(y)dy$ وتمثل نسـبة السـكان أصـحاب الدخول(x)النسـبة التراكمية من السـكان أصـحاب الدخول (x)

$\Phi(x) = 1/u \int_{x0}^{\dot{x}} yf(y)dy$ وتساوي النسبة التراكمية من إجمالي الدخل.

على أساس الشكل رقم (1) فإنه يمكن تعريف معامل جيني هندسياً على النحو التالي:

$$G = A/(A+B) \qquad (2)$$

إن معامل جيني هو المؤشـــر الأكثر إنتشـــاراً لأغراض قياس التفاوت ويعد من أكثر مقاييس عدم عدالة التوزيع إســـتخداماً، مما يجدر ذكره أن هناك أكثر من طريقة يمكن من خلالها الحصـــول على معامل جيني بما فيها طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ويعتمد معامل جيني على حساب التفاوت بين المداخيل شأنه شأن التباين والتباين المعياري ومعامل التباين ويعبر عنه الاحصـــائيون بوصـــفه يعبر عن متوســـط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول، وذلك على النحو التالي (فضل الله، 2015; سراج وناويس، 2017):

$$GINI= 1/(2N^2.\mu)\sum\sum |y_i-y_j| \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

GINI: معامل جيني N: عدد أفراد المجتمع μ: الدخل المتوسط

وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصـــفر -عندما ينطبق منحنى لورينز مع خط المســـاواة الكاملة أو وتر المثلث- والواحد الصحيح أو مائة-في حالة عدم المساواة التامة أو عندما تكون المساحة A مساوية للصفر. ويعتبر معامل جيني من مؤشرات أو مقاييس التفاوت الكلية أو التجميعية Aggregate وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر - المســـاواة الكاملة- وبين الواحد الصـــحيح -عدم المســـاواة الكاملة. في الواقع، فان معامل جيني في البلدان ذات توزيعات الدخل غير المتكافئة عادة ما يتراوح بين 50% و70%، أما في البلدان ذات توزيعات الدخل المتســـاوية نسبياً، فإنه عادة ما يتراوح بين 20% و 35% (Todaro and Smith, 2011).

ويمكن حســـاب معامل جيني من بيانات مجمعة أو قابلة للتجميع باســـتخدام المعادلة (مؤشـــرات قياس عدم العدالة في توزيع الانفاق الاستهلاكي، 2007):

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n=1} (P_{i+1}-P_i)(L_{i+1}+L_i) \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث L هي النســـب التراكمية للدخل أو الإنفاق، وP هي النســـب التراكمية للســـكان وتعرف المعادلة رقم (4) بالتعريف الهندسي لمعامل جيني، ويتبين من المعادلة أن $P_0 = L_0 = 0$ أي أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صـــفر في المائة من الدخل وأن $P_n = L_n = 1$، أي أن مائة بالمائة من الســـكان يحصـــلون على مائة بالمائة من الدخل (مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، 2007).

معامل ثيل Theil Coefficient

يعتمد مؤشـــر ثيل على فكرة محتوى المعلومات المتوقعة في الأنظمة (يمكن تعريف محتوى المعلومات المتوقع باعتباره يعبر عن محتوى معلومات كل حدث مزيداً أو مثقلاً باحتمال حدوثه للمزيد انظر: البطران، 2013) ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

$$T=\sum q_i \log q_i/1/n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث:

n: عدد الأفراد q_i: الدخل للمجموعة(i) من الأفراد (سراج وناويس، 2017).

معامل كوزنتس Kuznets Coefficient

طور كوزنتس عام (1956) مؤشر بسيط لقياس التفاوت في توزيع الدخل وهو حصة العشرين بالمائة أو الأربعين بالمائة الأفقر إلى العشرة بالمائة الأغنى. بشكل آخر حصة س% الأفقر مقارنة بحصة ص% الأغنى ولأنه يقوم على تصنيف العائلات والأفراد في فئات دخليه متساوية، فإنه يعد محايد تجاه وحدات القياس غير أنه يهمل وضع التوزيع عند الطبقات الوسطى وتتراوح قيمة معامل كوزنتس بين صفر في حالة العدالة المطلقة وواحد صحيح في حالة الحد الأقصى من حالة عدم المساواة (فضل الله، 2015).

(3-6) مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات القياس

يمكن تعريف النمو الاقتصادي باعتباره يمثل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي (Gallo, op. Cit,)، عادة ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي ورغم الانتقادات التي توجه إلى هذه المؤشرات إلا أنها لا تزال الأكثر قبولا للدول والمؤسسات الدولية والاقتصاديين.

(7) الإطار النظري للعلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

(1-7) الأدب الاقتصادي للعلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

هذ الجزء لا يسعى إلى تكرار أو نسخ الأدب النظري لعلاقة التفاوت والنمو. بدلاً من ذلك، فإنه يسعى إلى تقديم مراجعة موجزة لهذه الأدبيات، ملقيا الضوء على التحول "التاريخي" في فهم العلاقة من المدخل الكلاسيكي Classical Approach إلى المدخل النيوكلاسيكي Neoclassical Approach إلى المدخل الحديث Modern Approach ملقياً الضوء على القنوات التي يفترضها كل مدخل، وعلى الآلية السببية التي تعمل في إطارها.

(1-1-7) المدخل الكلاسيكي Classical Approach

من المناسب في تمييز تلك المراحل أن نبدأ بتلك الأعمال التي أشير إليها من قبل جالور (Galor, 2009) بالمدخل الكلاسيكي، أو كما يشار إليها عادة ب "قناة معدل الادخار The Saving Rate Channel" (Joshi, 2018)، التي طورت من قبل اقتصاديين مثل كينز (Keynes, 1936) وكالدور (Kaldor, 1957).

يفترض الكلاسيك أن التفاوت يحفز النمو الاقتصادي. هذه الفرضية تنبني على فكرة أن الميل الحدي للادخار يزداد بزيادة مستويات دخول الأفراد. هذا يعني أن تركز الثروة في أيدي أفراد قلائل سوف يؤدي إلى زيادة المدخرات على المستوى الكلي، الأمر الذي من شأنه تحفيز النمو حال أن وجهت هذه المدخرات إلى الاستثمار وهكذا، تتبنى هذه الآراء وجهة النظر التي ترى أن التفاوت يرتبط بالنمو الاقتصادي بشكل موجب (Joshi, 2018; Galor, 2009, Klaus & Philipp, 2015).

قنوات الانتقال: التفاوت يمكن أن يفيد النمو من خلال قناتي الحوافز والادخار.

قناة الحو افز Incentives وتتضمن أن التفاوت في العوائد يولد الحافز على العمل والاستثمار.

قناة فروق معدلات الادخار Differential Saving Rates and the Kaldorian Mechanism وترجع إلى فكرة كالدور في كون الرأسماليين يدخرون أكثر من العمال وهذه الفكرة تعادل فكرة أن الميل للادخار أكبر لدى الأغنياء بالنسبة إلى الفقراء. فاذا سلمنا جدلاً بأن الادخار يحدد الاستثمار، فإن زيادة التفاوت لابد وأن تتزامن مع زيادة النمو الاقتصادي. (Campos, 2017; Bourguignon, 2015).

الانتقادات: أحد الانتقادات البارزة التي وجهت إلى المدخل الكلاسيكي قدم من قبل كوزنتس (Kuznets,1955). لقد تركز جدال كوزنتس على فكرة أن تركز الثروة في أيدي بعض الأثرياء يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال مما يسفر نهائياً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وجد كوزنتس أن ذلك غير صحيح وأوضح أن هذا لا يتفق مع ميول الأثرياء في العالم الحقيقي، حيث يعمدون إلى نقل ثرواتهم خارج البلاد بسبب البحث أما عن الدول التي تقل فيها القيود والتنظيمات أو عن معدل فائدة أكبر، كذلك أوضح كوزنتس أن الميل للاستهلاك لدي الأثرياء قد يكون كبيراً، وبالتالي فإن معدل الادخار قد لا يكون من الارتفاع بالقدر الذي توقعه كينز (Joshi, 2018).

كذلك رفضت فرضية الكلاسيك، ولكن ضمنياً ممن أطلق عليهم جالور (Galor, 2009) المدخل النيوكلاسيكي The Neoclassical Approach، السبب في ذلك يعزو إلى افتراض النيوكلاسيك المتجذر حول ما يسمى الوكيل التمثيلي "The Representative Agent Assumption" هذا الافتراض مفاده وجود وكيلين اقتصاديين رئيسيين هما المستهلك والمنتج، يفترض النيوكلاسيك، في تحديد خصائصهما أن هذه الخصائص، متى تكون، متطابقة سواء على مستوى المستهلكين أو على مستوى المنتجين. هذا الافتراض يتناقض مع فرضية اختلاف سلوكيات الأفراد، التي تنتج عن تقسيم المجتمع إلى فئات أو طبقات مثل "الفقراء"، "الأغنياء"، "الطبقة الوسطى" وذلك على أساس اختلاف مستويات الدخول التي يحصلون عليها. بسبب ذلك رأي النيوكلاسيك أن الاختلاف في مستويات الدخول لا يؤثر على النمو الاقتصادي. بالنسبة إلى النيوكلاسيك، فان العلاقة بين المتغيرين تنحصر، فقط في تأثير عملية النمو الاقتصادي على توزيع الدخل (Joshi, 2018).

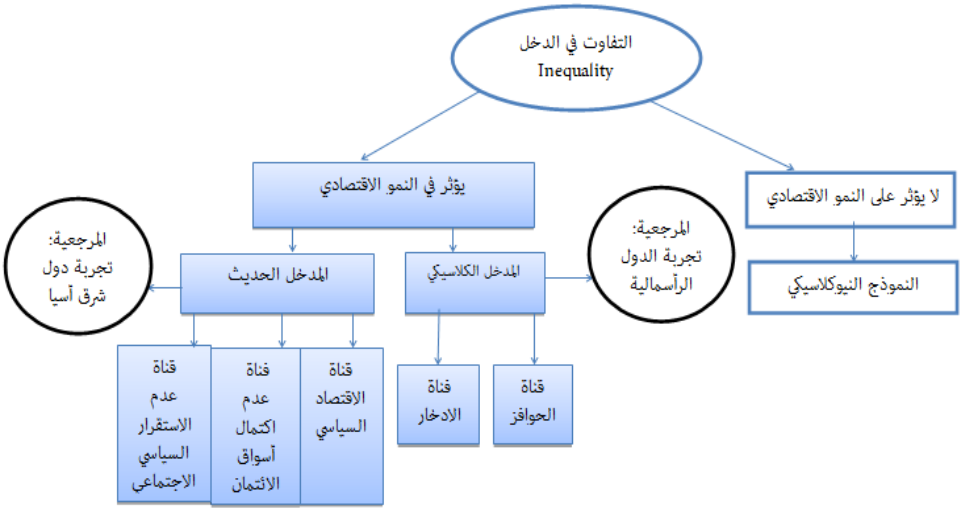

شكل 2: أراء المدارس المختلفة في السببية بين التفاوت و أثره على النمو الاقتصادي

(2-1-7) المدخل الحديث Modern Perspective

وقف الاتجاه الحديث، كما عرف من قبل جالور (Galor, 2009) بقوة ضد الافتراض النيوكلاسيكي الخاص بالوكيل التمثيلي وأثبت بكافة الصور النظرية والتجريبية أن عدم التجانس Heterogeneity يؤثر، بشكل عام على النشاط اقتصادي. وأن التفاوت في توزيع الدخل يؤثر، بشكل خاص على النمو الاقتصادي في أي بلد. يرتبط المدخل الحديث بأعمال كل من (Alesina and Rodrik 1994), (Galor and Zeira 1988, 1993), (Persson and Tabelleni, 1994), (Alesina and Perotti 1995) وآخرون. في إطار هذه الأعمال قام هؤلاء المنظرين بتقديم عدد من القنوات، التي يمكن من خلالها أن يضر التفاوت في الدخل بالنمو الاقتصادي.

- قنوات الانتقال
- قناة عيوب سوق الائتمان The Credit Market Imperfections Channel

تم تقديم القناة الأولى في إطار النموذج المقدم من قبل Galor-zeira وتوضح هذه القناة أن التفاوت في الدخل يضر بشكل غير مباشر بالنمو الاقتصادي من خلال"قناة رأس المال البشري" Human Capital Channel وهو مصطلح أخر يستخدم في الإشارة إلى هذا المدخل بصورة موسعة. هذا الأمر تم تفسيره من خلال نموذج الجيلين Two-Generational Model المقدم من قبل جالور وزيرا (1988). في هذا النموذج، تحدد ثروات الآباء في الجيل الحالي مقدار استثمارهم في رأس المال البشري لأولادهم في المستقبل. وفقا للنموذج، فان عدم قدرة الفقراء على تحمل نفقات تعليم أولادهم تدفعهم إلى الاقتراض من أسواق الائتمان، رغما عن ذلك، فان طبيعة أسواق الائتمان نفسها لا تتيح للفقراء الحصول على مثل هذه القروض- لأسباب منها ضمان الأملاك التي يطلبها البنك، والتي بالتعريف لا يملكها الفقراء. بهذا المعنى، فأن أسواق الائتمان تعاني عدم الاكتمال، ذلك لأن الفقراء لا يمكنهم الحصول على القروض مقابل العوائد المستقبلية المحتملة، التي هي على الأرجح المصدر الوحيد للضمانات، التي يمكنهم تقديمها (Joshi, 2018). تبعا لذلك، فإن أثر التفاوت السلبي على النمو، يمكن تفسيره، في إطار هذا المدخل بعدم اكتمال أسواق رأس المال، إضافة إلى تكلفة الاستثمار في التعليم. الافتراض الأساسي هنا هو، إنه كلما كان التفاوت في الدخل أكبر كان الاستثمار في رأس المال البشري أقل، وبالتالي تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بالتبعية. رغما عن ذلك، ونظرا لتوجه كثير من الدول لتبني سياسة مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية والاعدادية - التعليم الالزامي- يقل أثر هذه القناة في تفسير أثر التفاوت على النمو.

- **قناة الاقتصاد السياسي** The Political Economy Channel

هناك جزء آخر من الأدب الاقتصادي كان له فضل التركيز على الأثر السلبي المحتمل لسياسات إعادة التوزيع على النمو الاقتصادي. الأعمال التي قدمت في هذا الإطار ترتبط بكل من (Alesina and Rodrik, 1994), (Persson and Tabelleni, 1994), (Bertola,1993). هذه الأعمال تعتمد جميعا على فكرة أن عملية إعادة توزيع الموارد تعوق النمو الاقتصادي. بناءاً على ذلك، يمكن إدعاء أن الحكومات التي تعمل في المجتمعات الأكثر تفاوتاً في توزيع الدخل من الممكن أن تواجه ضغوط أكبر لانتهاج سياسات إعادة توزيع الدخل المعوقة للنمو الاقتصادي، بحسب ما ورد منذ قليل.

فيما بعد أقدم (Perotti, 1996)، على تسمية هذه النظرية بمدخل السياسة المالية الداخلية The Endogenous Fiscal Policy Approach، كما قام بتقسيم هذه النظرية في مدخلين فرعيين. الأول، وقد أسماه بالقناة السياسية Political Mechanism – هذه القناة توضح الضغوط التي تتعرض لها حكومات الدول الأكثر تفاوتاً من خلال "الناخب الوسيط" Voting Process. هذا الأمر يمكن تفسيره على النحو التالي، في الدول الأكثر تفاوتاً يكون معظم السكان، وبالتالي، الناخبين من الفقراء. ومن المتوقع، تبعاً لذلك أن يزداد تفضيل هؤلاء الناخبين لسياسات إعادة توزيع الدخل عن السياسات المحفزة للنمو الاقتصادي. في هذه الحالة، فإن سياسات الحكومة تعكس في صورتها النهائية ليس إلا تفضيلات هؤلاء الناخبين (Joshi, 2018). المدخل الثاني ويتمثل فيما أسماه Perotti بالقناة الاقتصادية The Economic Mechanism. هذه القناة تركز على الأثار السلبية المحتملة لسياسات إعادة التوزيع على النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه الآثار في تقليل العائد على الاستثمار، حيث يؤثر استخدام الضرائب التوزيعية Redistributive Taxes بالسلب على تراكم رأس المال العيني والبشري. علاوة على ذلك، فإن برامج الرفاهية قد تقلل من الحافز على العمل وكلا الأثرين يؤديان إلى تقليل النمو الاقتصادي (Klaus & Philipp, 2015).

- **عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي** Socio-political Instability

يركز الأدب النظري الحديث، كذلك، في بعض جوانبه على الأثر النفسي والاجتماعي والسياسي المترتب على عدم المساواة في توزيع الدخل، التي تم التأكيد عليها من قبل (Alesina and Perotti, 1996) and (Alesina et al., 1996).

توضح هذه القناة أن زيادة معدلات التفاوت في الدخل قد تدفع الفقراء إلى الإنغماس في جملة من الأنشطة غير القانونية، مثل والجرائم والاحتجاجات والأفعال السياسية المخربة مما يؤدي إلى إثارة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

من ناحية أخرى، توضح هذه القناة أثر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على النمو الاقتصادي. إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من شأنه أن يؤثر على الإنتاج بطرق شتى، فهو يجعل الاقتصاد أقل جاذبية أمام المستثمرين، ومن خلال التكلفة التي يفرضها في صورة تدخل الشرطة في المناطق التي تنتشر فيها الأنشطة غير المرغوبة، وفي صورة الخسائر التي تخلفها أعمال الشغب والاحتجاجات، والتكلفة المباشرة لما يمكن أن تقوم به الضحايا من أفعال في مواجهة الخطر، وأخيراً من خلال تكلفة الفرصة، التي تتمثل في الأنشطة الاقتصادية التي كان من الممكن وجودها في هذه الأماكن، لو كانت أكثر استقرارا وأقل عرضة للجريمة.

تفسير آخر للأثر السلبي للتفاوت يتم تداوله في هذا الإطار، ذلك فيما يتعلق بالمحسوبية أو رأسمالية المحاسيب. ذلك أمر مفاده أن الطبقة الثرية في المجتمعات التي تتميز بتوزيع غير متكافئ للدخل قد تتمتع بقوة سياسية غير مناسبة، وهو ما قد يدفع الأثرياء إلى تخريب المؤسسات السياسية والقانونية، وذلك من خلال الإنخراط بحرية في أنشطة البحث عن الريع Rent-Seeking Activities هذه الأنشطة تعوق النمو الاقتصادي (Klaus& Philipp, 2015).

(2-7) الدراسات التطبيقية

تختلف الدراسات السابقة، التي قامت باختبار وقياس أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في كثير من النقاط، ذلك فيما يتعلق بالأسلوب القياسي المستخدم، حجم العينة، طول فترات الدراسة وهو ما تأدي بهذه الدراسات إلى نتائج مختلفة.

دراسة (Forbes, 2000)

سعت هذه الدراسة إلى تحدي الإتجاه البحثي السائد والمتمثل في وجود أثر سالب للتفاوت على النمو الاقتصادي. لقد أستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data، التي تتميز بتقليل أخطاء القياس وبكونها لا تعاني مشكلة المتغيرات المحذوفة. بإعتماد طريقة العزوم المعممة GMM في عينة من 45 دولة في الفترة من 1966- 1995 توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب وقوي للتفاوت على النمو الاقتصادي في الفترة التالية في الأجل القصير والمتوسط. رغما عن ذلك، تشير النتائج إلى إمكانية عدم تحقق هذه العلاقة في حالة الدول شديدة الفقر. وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالقنوات، التي يرتبط من خلالها التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

دراسة (Herzer and Vollmer, 2012)

عملت هذه الورقة على تحري العلاقة طويلة الأجل بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في عينة من الدول تضم 46 دولة للفترة 1995-1970. ولتحقيق هدف البحث قامت الدراسة باستخدام أسلوب Heterogeneous Panel Cointegration، وذلك بهدف تجنب مشكلة المتغيرات المحذوفة Omitted Variables، وعدم تماثل الدول Country Heterogeneity، والتداخل Endogeneity، وإهمال العلاقة طويلة الأجل بين التفاوت في الدخل ومستوي الدخل الفردي، والاعتماد على متوسط البيانات.

لقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب طويل الأجل للتفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي مع عدم وجود فروق جوهرية بين أثر التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية. كما وجدت الدراسة أن أثر التفاوت علي دخل الفرد يعادل نصف أثر زيادة الاستثمار علي دخل الفرد، وبالتالي فان سياسات إعادة التوزيع لن تؤدي فقط إلى إعادة توزيع النمو، ولكن إلى زيادة النمو ذاته.

دراسة (Amarante, 2014)

قامت هذه الدراسة بتحري العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي في عينة تضم دول أمريكا اللاتينية في الفترة 2000-1960 وذلك باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). النتائج تشير إلى إختلاف أثر التفاوت على النمو في المنطقة بحسب مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. على سبيل المثال، ظهر أثر التفاوت على النمو سالباً في الدول الأكثر فقراً وموجباً في الدول الأكثر ثراءاً وتشير الدراسة إلى عدم قوة النتائج بشكل عام وإلى ضعف معنوية المعاملات. وترجع الدراسة ضعف الارتباط بين المتغيرين إلى وجود عوامل أخرى لا يظهرها التحليل وذات ارتباط بمستوي الدخل الخاص بالبلد محل الدراسة.

دراسة (Delbianco et al., 2014)

سعت هذه الدراسة الى اكتشاف العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في 20 دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من 1980 -2010. لهذا، قامت الدراسة باستخدام طريقة the GMM with the Arellano and Bond (AB) specification، كما قامت باستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية panel data. لقد أظهرت النتائج أن طبيعة العلاقة بين المتغيرين تعتمد على مستوى الدخل الخاص بالبلد محل الدراسة، ذلك الأمر مفاده أن الأثار السلبية للتفاوت تزداد عمقاً في الدول الأكثر فقراً، مما يرجع إلى ممارسات الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، التي تؤدى إلى تعزيز مناخ عدم الاستقرار السياسي. في الدول الأكثر ثراءاً، على النقيض من ذلك تقل الآثار السلبية لعدم المساواة ويؤدي التفاوت إلى تعزيز النمو الاقتصادي. بناءاً على ذلك، توصي الدراسة باستخدام سياسات إعادة توزيع الدخل في الدول الأكثر فقراً لتعزيز النمو الاقتصادي.

دراسة (Wahiba and El Weriemmi, 2014)

استهدفت هذه الورقة دراسة طبيعة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1984-2011. باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، عملت الدراسة على اختبار السببية في اتجاهين. النموذج، الذي انتهجته الدراسة يضم مجموعة من المتغيرات المفسرة وهي معامل جيني، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي، معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، ومعدلات الخصوبة، العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. النتائج أظهرت أن عوامل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري تؤثر بشدة على التفاوت في توزيع الدخل، خاصة بعد تحرير التجارة، كذلك أظهرت النتائج أن التفاوت يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في تونس.

دراسة (السيد، 2015)

سعت هذه الدراسة إلى اختبار فرضية كوزنتس في توزيع الدخل في مصر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1988/ 1989 – 2012/ 2013. النتائج التي توصلت اليها الدراسة لا يمكن الاعتداد بها نظراً لأخطاء القياس. وتتمثل أخطاء القياس في عدم التزام الدراسة منهجية التعامل مع مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية، مما يعرض الدراسة لنتائج الانحدار الزائف. إلى جانب ذلك، تعاني الدراسة من الخلط بين جانبي أو بعدي العلاقة بين المتغيرين، حيث تنطوي العلاقة بين المتغيرين على بعدين مختلفين تماماً. الأول، ويتعلق بأثر التوزيع على التفاوت ويرجع إلى ما يعرف بفرضية كوزنتس، والثاني ويتعلق بأثر التفاوت على النمو الاقتصادي ويمثل اتجاه بحثي حديث بشكل نسبي. هذا الخلط يظهر بوضوح في فروض الدراسة وفي تناول أدبيات العلاقة وفي عرض الدراسات السابقة في مصر. من هنا، لا يمكن الثقة في النتائج، التي انتهت إليها الدراسة القياسية (عدم وجود أثر معنوي للتفاوت على النمو الاقتصادي في مصر).

دراسة (Suwoto and Zhai , 2016)

سعت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات المقاطع العرضية لـــ 225 دولة -متقدمة ونامية -عام 2011. كما قامت الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد. النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى وجود علاقة موجبة في جميع النماذج بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة التفاوت في توزيع الدخل إلى زيادة النمو الاقتصادي في جميع دول العينة.

دراسة (عياد، 2016)

حاولت هذه الورقة البحثية استكشاف العلاقات والتأثيرات البينية بين كل من معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية (96 دولة) في أفريقيا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الجنوبية، وذلك خلال الفترة 1970-2013. ومن خلال مؤشرات حديثة لقياس مؤشر اللامساواة ومعدل الفقر. قامت الدراسة باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية، وكذلك باستخدام النموذج العادي- ويضم نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية- والنموذج الديناميكي بطريقة (Bond 1991 و Arrellano)، الذي يعرف بطريقة العزوم المعممة .GMM. لقد وجدت الدراسة أن زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، وهو ما أرجعته الدراسة إلى أثر التفاوت في توزيع الدخول في تقليل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ النمو الاقتصادي.

دراسة (Ceesay et al., 2019)

سعت هذه الدراسة إلى فحص أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول غرب أفريقيا في الفترة 1969- 2016 باستخدام تحليل Panel Data للفترة 1969-2016. النتائج تشير إلى وجود أثر سالب وضعيف من الناحية الإحصائية لكل من التفاوت ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي وتوصي بمزيد من الاهتمام من قبل صانعي السياسة من أجل زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتخفيض الفقر وتطوير البنية بوصفها آليات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

مما سبق يتبين عدم وجود دراسات سابقة كان لها فضل السبق في تحليل أثر التفاوت على النمو الاقتصادي مع وضع درجة التقدم الاقتصادي في الاعتبار. إن وجهة النظر التقليدية التي تنتسب إلى المدخل الكلاسيكي تتضمن أن التفاوت يفيد النمو الاقتصادي. هذا التصور يستند إلى حقيقة تتعلق بما للتفاوت من أثر موجب على الادخار، وكذلك على إفتراض أن الادخار يسبب الاستثمار وأن الاستثمار يسبب النمو الاقتصادي. المشكلة هنا تكمن تحديداً في خطأ التعامل مع النسبي بوصفه المطلق. بصورة أخرى، فان الادخار لا يسبب الاستثمار في كل زمان ومكان. ذلك أن علاقة الادخار -الاستثمار هي رهن بدرجة تطور ووعي ونضج طبقة الرأسمالية المحلية وقدرتها كفاعل رئيسي في قيادة النمو الاقتصادي، وهو ما تفتقر إليه الدول النامية فوجود الفوائض والمدخرات لا يعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، فهناك ندرة في الدراسات التي حاولت التحقق من مدى ملائمة المدخل الحديث للوضع التاريخي للدول النامية بصورة أخرى، لم يتم اختبار المدخل الحديث في مصر. إضافة لذلك، وليس ببعيد عنه

قيام معظم الدراسات على قياس أثر التفاوت على النمو من خلال حزم البيانات المقطعية، التي تعاني من كثير من المشاكل وعلى رأسها مشكلة المتغيرات المحذوفة، أو في إطار السلاسل الزمنية المقطعية، التي تتجاهل الخصائص الذاتية لكل دولة في دول العينة. وهكذا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الهدف، حيث تسعى إلى الحسم في إشكاليتين: (1) وجود علاقة السبب والأثر بين توزيع الدخل والنمو من عدمه، وبالتالي للفصل بين أراء النيوكلاسيك من جهة والكلاسيك وأصحاب المدخل الحديث من جهة أخرى. (2) لتحديد نوعية العلاقة- موجبة أو سالبة- بين المتغيرين أي للحسم بين الكلاسيك وأصحاب المدخل الحديث. إضافة لذلك، تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة، حيث تشتغل على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري، الذي يتم التعامل معه كحالة بعينها لها خصوصيتها وتفردها، كما تتميز هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين المتغيرين في كلا من في الأجل القصير والطويل.

(8) النموذج المقترح والمنهجية

(8-1) فرضيات الدراسة

وفقا للمنهج الاستنباطي- الفرضي المعاصر- واعتماداً على الدراسات السابقة تم اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي:

- **الفرض العدمي**: أن هناك تأثير سلبي لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر.

- **الفرض البديل**: أن هناك علاقة تأثير إيجابي لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر.

(8-2) النموذج المقترح

تصور المعادلة (6) معادلة النموذج القياسي المستخدم في البحث وتأخذ الشكل التالي:

$$LRGDP = LGINI + LFCAPITAL + LSCHOOLING + L\ EMPLOYMENT + \varepsilon \quad (6)$$

حيث:

LRGDP: اللوغاريتم الطبيعي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

LNGINI: اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني-يتم قياس العلاقة بإضافة عدم المساواة كمتغير مستقل لبعض بدائل معادلة انحدار النمو بارو (Forbes, 2000).

LFCAPITAL: اللوغاريتم الطبيعي لقيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي.

LSCHOOLING: اللوغاريتم الطبيعي لمعدلات الإلتحاق بالتعليم بالمرحلة الثانوية.

LEMPLOYMENT: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التوظف.

نظراً لخاصية عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بصفة عامة، فقد عمدت الدراسة إلى التحويل اللوغاريتمي المزدوج للمتغيرات، وهو ما يساعد في تقليل اختلاف التباين، وفي تجانس البيانات كما إنه يساعد في الحصول على مرونات الناتج للمتغيرات المستقلة بشكل مباشر، إضافة الى تحويل التغيرات الى النسب المئوية- المرونات- بدلا من التغيرات بالوحدة.

(3-8) البيانات ومؤشرات القياس

اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات تكساس للحصول على معامل جيني، حيث توفر قاعدة بيانات تكساس معامل جيني لفترات زمنية ممتدة. بالنسبة للبيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية الخاصة بسائر متغيرات النموذج -قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي، معدلات الالتحاق بالتعليم المرحلة الثانوية، ونسبة التوظف - فقد تم اعدادها بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي (World Bank, 2018).

قامت الدراسة باستخدام الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو يساوي قيمة السلع والخدمات النهائية، التي يتم انتاجها داخل اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ويرمز له بالرمز GDP وتعتمد الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وذلك حتى يمكن تحاشي أثر التغير في الأسعار وبهدف تمييز المعنى الحقيقي لا الصوري في تطور الناتج.

يستخدم معامل جيني كمؤشر للتفاوت في الدخل، بحسب ما تشير اليه النظرية الاقتصادية، كما ويستخدم معدلات الالتحاق بالتعليم بالمرحلة الثانوية كمؤشرات للاستثمار في رأس المال البشري، كذلك يستخدم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي كمؤشر للاستثمار، ومعدل التوظف كمؤشر لقوة العمل.

(4-8) الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق اهداف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

(1-4-8) اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

يهدف تحليل السلاسل الزمنية إلى التأكد من استقرارها عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP)، ومعامل جيني (LGINI)، ومعدلات الالتحاق بالتعليم المرحلة الثانوية (LSCHOOLING)، والتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الحقيقي(LFCAPITAL)، ونسبة التوظف (LEMPLOYMENT) خلال الفترة (1991-2018)، والتأكد من استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل منها.

هناك عدة طرق لأجراء اختبارات جذر الوحدة منها ADFوPP وKPSS وDF. وتعتمد الدراسة على اختبار ديكي-فوللر الموسع ADF، (Augmented Dickey-Fuller-test) ويأخذ الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_{2t} + \delta y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

ويتم اختبار الفرض العدمي بأن المعلمة0=(δ) أي بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية ل (Dickey and Fuller) والمطورة بواسطة (Mackinnon:1991) فاذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المقدرة تفوق القيمة المطلقة للقيمة الحرجة أو الجدولية، فإنها تكون معنوية إحصائياً وعليه فإننا نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وتكون السلسلة الزمنية ساكنة، وإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) تقل عن قيمتها الجدولية، فإننا نقبل الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وتكون

السلسلة الزمنية غير ساكنة ونقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة وإذا ثبت عدم سكون الفرق الأول، فإنه يمكن تكرار الاختبار للفروق من الدرجة الأعلى وهكذا.

(2-4-8) اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

بعد التعرف على خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودرجة تكامل كل منها، تأتي الخطوة الثانية وهي اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ذات درجة التكامل المتماثلة، التي تحتوي على جذر الوحدة.

من طرق إجراء الاختبار المشترك ذلك الاختبار المطور من قبل كل من Sargan and Bhagharva، الذي يعتمد على إحصائية دربن واتسون لاختبار فرضية التكامل المشترك غير أن هذه الاختبارات تعاني من كثير من المشكلات من أهمها اختلاف توزيع الاحصائيات المستخدمة في اختبار الفرضيات وفقا لنوعية التطبيق.

ومن إختبارات التكامل الشائعة، اختبار انجل غرانجر ذي الخطوتين للتكامل المشترك، وتعتمد هذه الدراسة على طريقة الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood) لاختبار التكامل المشترك والمقدم من قبل كل Johansen and Juselius، الذي يتفوق على اختبار انجل غرانجر، حيث يعد الأكثر ملائمة للعينات الصغيرة وفي حالة وجود أكثر من متغير، كما إنه أكثر كفاءة حتى في حالة المتغيرين لأنه يأخذ في الاعتبار نموذج حد الخطأ من خلال منهج الإمكان الأعظم (الجنابي، وحسين، 2011).

في اختبار التكامل المشترك المطور من قبل Johansen and Juselius يتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك (r) التي تمثل رتبة المصفوفة $\prod$ وذلك بالاعتماد على اختباري الأثر (Trace test) والامكانية العظمى (Maximal eigenvalue).

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك نقوم أولا باختبار الأثر (Trace test) وفيه يتم اختبار فرضية العدم وتقضي بإن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q=r)، ويحسب هذا الاختبار على النحو التالي:

$$\lambda_{trace(r)} = -T\sum_{i-r+1}^{p} ln(1 - \hat{}\lambda i) \quad \ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

والثاني هو اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويتم حسابه من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -Tln(1 - \hat{}\lambda_{r+1})$$

ويقوم هذا الاختبار على اختبار فرضية العدم التي تقضي بأن هناك متجه للتكامل المشترك (r) مقابل الفرض البديل بوجود عدد (r+1) متجه للتكامل المشترك.

(3-4-8) اختبار سببية كرانجر Granger Causality

يعد اختبار كرانجر للسببية من الاختبارات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد إتجاه السببية بين المتغيرات في النموذج المستخدم، وسوف نعتمد على إختبار السببية ثنائي التباين لجرانجر لإختبار وجود علاقة سببية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

(9) نتائج التحليل القياسي

(9-1) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها

ويوضح الجدول رقم (1) عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في النماذج الثلاثة (بوجود حد ثابت، وبوجود حد ثابت واتجاه، وبدون حد) في المستوى، كما يوضح الجدول استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول في النماذج الثلاث.

جدول 1: نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج (UR) باستخدام اختبار ديكي– فولار (ADF)

السلسلة		(ADF) اختبار ديكي فوللر الموسع				Order of Integ
		عند المستوي		عند الفرق الاول		
		t-statistic	القيمة الحرجة 5%	t-statistic	القيمة الحرجة 5%	
LRGDP	None	1.14	-1.95	-0.55	-4.50	
	Trend, C	-2.64	-3.59	-3.63	-4.77	I(1)
	C	-2.52	-2.99	-3.49	-4.74	
LGINI	None	0.59	-1.95	-7.34	-1.95	
	Trend, C	-3.66	-3.58	-7.18	-3.59	I(1)
	C	-2.81	-2.97	-7.28	-2.98	
LFCAPITAL	None	0.95	-1.95	-3.04	-1.59	
	Trend, C	-1.94	-3.59	-3.47*	-3.59	I(1)
	C	-0.57	-2.97	-3.17	-2.98	
LSCHOOLING	None	0.81	-1.95	-3.39	-4.13	I(1)
	Trend, C	-1.91	-3.58	-4.46	-4.14	
	C	-1.69	-2.97	-3.88	-4.22	
LEMPLOYMENT	None	-0.13	-1.95	-6.89	-3.54	I(1)
	Trend, C	--3.99	-3.60	-6.80	-3.67	
	C	-2.15	02.98	-6.94	-2.99	

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج eviews 9

*تشير الى المعنوية عند مستوى 10%

يبين الجدول رقم (1) نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للوغاريتم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار في المستوي (level)، ذلك أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة (Mackinnon, 1991) عند مستوى معنوية 5%. بتطبيق الاختبارات على الفروق الأولى للمتغيرات، وفقا للنتائج، فانه لا يمكن رفض الفرض العدمي بوجود

جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية المكونة للنموذج القياسي للدراسة متكاملة من الدرجة الأولي (1) I . هذه النتيجة تنسجم مع النظرية القياسية، التي تشير إلى أن معظم المتغيرات الكلية غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول.

(2-9) اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى

قبل إجراء إختبار التكامل المشترك يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى. بالاعتماد على معايير Schwarz وإختبار نسب الإحتمال المعدلة (LR) ومعيار خطأ التوقع النهائي (FPR) وتشير النتائج التي يوضحها الجدول (2) إلى وجود عدم إتفاق بين المعايير حول فترة التباطؤ الأمثل. والقاعدة التي يتم الإستناد إليها في هذه الحالة هي إختيار المعيار الذي يعطي فترة تباطؤ أقل وهو معيار معلومات Schwarz. تبعا لذلك، فأن فترة التباطؤ المثلى هي فترة واحدة.

جدول 2: تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقاً لتحليل (VAR)

LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	124.7679	NA	4.75e-11	-9.58143	-9.3376	-9.51382
1	189.6003	98.54527	2.06e-12	-12.7680	-11.305*	-12.3623
2	202.6777	14.64664	7.03e-12	-11.8142	-9.1326	-11.0704
3	258.6974	40.3342*	1.39e-12*	-14.295*	-10.3953	-13.2139*

*indicates lag order selected by the criterion-LR: Sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)-indicates lag order selected by the criterion -FPE: Final prediction error-AIC: Akaike information criterion-SC: Schwarz information criterion-HQ: Hannan-Quinn information criterion.

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9

(3-9) نتائج اختبار التكامل المشترك

يوضح جدول (3) النتائج الخاصة باختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة Johansen-Juselius. وفقاً للفرضيات - الفرضية العدمية (H0: r=0) وتتضمن عدم وجود تكامل مشترك بين متجهات السلسلة،.- والفرضية البديلة (H1:r>0) وتتضمن وجود تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة، فإنه يتبين من الجدول (3) أن احتمالات وجود علاقة أو أكثر للتكامل المشترك غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة في كلا الاختبارين: إختبار الأثرTrace test والقيمة العظمىEigenvalue Maximal، مما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية العدمية وتقترح نتائج إختبارات التكامل مشترك عدم وجود علاقة توازنية وفريدة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل.

جدول 3: نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (JML) (Trace and Max-Eigen tests)

Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**
None	0.530925	49.01657	60.81889	0.6799
At most 1	0.453639	29.33477	47. 85613	0.7522
At most 2	0.250631	13.61840	29.79707	0.8613
At most 3	0.200877	6.116768	15.49471	0.6817
At most 4	0.010959	0.286517	3.841466	0.5925

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob**
None	0.530925	19.68179	33.87687	0.7783
At most 1	0.453639	15.71638	27.58434	0.6897
At most 2	0.250631	7.501630	21.13162	0.9315
At most 3	0.200877	5.830251	14.26460	0.6351
At most 4	0.010959	0.286517	3.841466	0.5925

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9

(4-9) نتائج إختبار سببية كر انجر

السببية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

توضح النتائج الواردة في الجدول (4) أن التفاوت في توزيع الدخل لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وبحدود فترة إبطاء واحدة، حيث أن قيمة -p تتجاوز 10% (0.2381)، مما يمكن تفسيره بضعف القنوات، التي ينتقل من خلالها أثر التفاوت إلى النمو، أو بضعف العلاقة بين المتغيرات الوسيطة والنمو، على سبيل المثال يتبين من الجدول(4) وجود سببية بين التفاوت في توزيع الدخل والاستثمار من جانب وعدم وجود سببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، على الجانب الآخر. كذلك أوضحت النتائج أن النمو الاقتصادي لا يسبب التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير.

السببية بين التفاوت في توزيع الدخل والتعليم

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إنه لا توجد علاقة سببية بين التفاوت في توزيع الدخل والتعليم في الأجل القصير، حيث أن قيمة p-value أكبر من 10% (0.7424). وهذا على خلاف ما تقترحه قناة رأس المال البشري،

وهو ما يرجع إلى تبني الدولة المصـرية لسـياسـة مجانية التعليم وذلك بهدف إتاحة فرص التعليم لجميع الطبقات والفئات الدخلية في مصـر، كذلك تؤكد نتائج إختبارات السـببية أن التعليم لا يؤثر على التفاوت في توزيع الدخل، وذلك يرجع إلى تدني رواتب أصحاب المؤهلات الدراسية، الذين يعملون عادة في القطاع الحكومي وبسبب عدم إرتباط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

السببية بين التفاوت في توزيع الدخل والتراكم الرأسمالي

توضـح النتائج الواردة في الجدول (4) أن التفاوت في توزيع الدخل يسـبب التكوين الرأسـمالي الثابت بمسـتوى معنوية (0.0455). أن هذه النتائج تتفق مع المدخل الكلاسـيكي، الذي يقترح وجود أثر للتفاوت في توزيع الدخل على الاسـتثمار وذلك من خلال تأثيره في الإدخار- ذلك على إفتراض أن الادخار يسـبب الاسـتثمار. على الجانب الآخر توضح النتائج أن الاستثمار لا يسبب التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير.

السببية بين التفاوت في توزيع الدخل والتوظف

توضـح النتائج الواردة في الجدول (4) أنه لا توجد علاقة سـببية بين التفاوت في توزيع الدخل والتوظف في الإتجاهين، ذلك أن قيمة p-value أكبر من 10% في الحالتين على التتابع (0.3320 , 0.3769).

جدول 4: نتائج اختبار سببية كرانجر بين متغيرات الدراسة

Null Hypothesis	F-Statistics	Prob	
LGINI does not Granger Cause LRDDP	1.46396	0.2381	1
LRGDP does not Granger Cause LGINI	1.14947	0.2943	1
LGINI does not Granger Cause LFCAPITAL	4.44936	0.0455	1
LFCAPITAL does not Granger Cause LGINI	0.07532	0.7861	1
LFCAPITAL does not Granger Cause LRGDP	1.67630	0.2077	1
LGINI does not Granger Cause LEMPLOYMENT	0.98029	0.3320	1
LEMPLOYMENT does not Granger Cause LGINI	0.81069	0.3769	1
LGINI does not Granger Cause LSCHOOLING	0.11056	0.7424	1
LSCHOOLING does not Granger Cause LGINI	2.29250	0.1431	1

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9

(10) النتائج والتوصيات

(10-1) النتائج

يختلف الأدب النظري والتطبيقي بخصوص أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي على العموم. فعلى المستوى النظري، هناك خلاف بين المدخل الكلاسيكي والمدخل الحديث من جهة، وبين المدخل النيوكلاسيكي من جهة أخرى، حول وجود علاقة السبب والأثر بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي. وقد استهدفت هذه الدراسة إختبار أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018-1991، وذلك بالاعتماد على إختبارات استقرار السلاسل الزمنية، والتكامل المشترك، وسببية كرانجر. ويمكن تحديد إسهامات هذا البحث الى الجدال الدائر حول هذه العلاقة في:

- التحليل النظري للكيفية التي تجعل من ذات التفاوت محفز حيناً، أو مثبط أحياناً، للنمو الاقتصادي.
- التحليل القياسي ويتعلق بإختبار أثر التغير في التفاوت على النمو الاقتصادي في مصر بالتحديد، وهو ما يتيح اختبار العلاقة في إطار اجتماعي واقتصادي معين. لقد توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل، كذلك أظهرت النتائج إانعدام تأثير التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأجل القصير إلا من خلال قناة الاستثمار-على إفتراض أن الإدخار يؤثر في الإستثمار. هذه النتائج تتمشى مع المدخل الكلاسيكي، وهو ما يثبت صحة الفرض الرئيسي للبحث.

(10-2) التوصيات

على صانعي السياسة العمل في الأجل الطويل على هدفي تقليل التفاوت، وتحسين النمو الاقتصادي، حيث يمكن تحقيق الهدفين معاً كأهداف نهائية، فليس هناك من تعارض بينهما. في الأجل القصير، عوضا عن ذلك، فإنه يمكن لصانعي العمل على إحتواء الفقر من خلال سياسات مثل:

- توجيه الدعم لمستحقيه.
- العمل على إنشاء هيئة رسمية تتولى جمع الزكاة وانفاقها بما يعمل على تقليل الفقر.
- إضافة إلى توفير الدعم المالي والفني والعيني للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك بهدف التمكين الاقتصادي للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

(10-3) مقترحات لبحوث مستقبلية

يمكن للدراسات المستقبلية:

- البحث في تقييم أثر سياسات التوزيع على النمو الاقتصادي في كلا من الأجل القصير والأجل الطويل.
- تفتح هذه الدراسة الآفاق واسعة لدراسة الأثر المباشر للتفاوت على كثير من المتغيرات الاقتصادية، التي تؤثر على الأداء الاقتصادي الكلي مثل، الإدخار، الإستهلاك، أنماط الاستهلاك، التوظف، الفساد وممارساته وغير ذلك من المتغيرات الكلية.
- البحث في منحنى كوزنتس ومدى إنطباقه على إقتصاديات الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو حمور، محمد (2019). التفاوت في توزيع الدخل، الواقع والمفاهيم www.ammonnews.net/article/503602

البنداري، خالد (2010). تأثير التفاوت في توزيع الدخل على التنمية المستدامة في الدول العربية. **مجلة النهضة**،11(3).

الخولي، يمنى طريف (1996). مشكلة العلوم الإنسانية: تقنينها وإمكانية حلها. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

السيد، زينب توفيق (2015). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا. **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** 22(69)، 70.

سراج، وهيبة؛ ناويس، أسماء (2017). التحليلي القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو في الجزائر. **مجلة الاقتصاد والمالية** 83(01).

عياد، هيشام (2016). أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية: دراسة قياسية للفترة 1970- 2013. **مجلة رؤى اقتصادية** 10.

فضل الله، عبد الحليم (2015). أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (رحلة لبنان 1992-2012). **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه**، جامعة دمشق.

مسعود، يوسف يخلف؛ ساسي، سامي عمر (2016). عدالة توزيع الدخول والنمو الاقتصادي: الحالة الليبية نموذجاز **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، 8.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth, *Quarterly Journal of Economics*, 109, 465–490.-Bellù, L. G., L. P. (2005). "Charting Income Inequality: The Lorenz Curve", MPRA. www.mpra.ub.uni-muenchen.de

Amarante, V. (2014). Revisiting Inequality and Growth: Evidence for Developing Countries. *Growth and Change* 45(4),571-589.

Anand, S., & Kanbur, R. (1993). The Kuznets process and the inequality-development relationship. *Journal of Development Economics* 40, 25–52.

Barro, R.J. (2000). Inequality and growth in a panel of countries. *Journal of Economic Growth* 5, 5–32.

Bertola, G. (1993). Market Structure and Income Distribution in Endogenous Growth Models. *American Economic Review* 83.

Birdsall, N.; Ross, D.; Sabot, R. (1995). Inequality and Growth Reconsidered: Lessons from East Asia. *The World Bank Economic Review* 9(3).

Bourguignon, F. (2015). Revisiting the Debate On Inequality And Economic Development, http://www.cairn.info/revue-d-economic-politique-page-633.htm

Campos, A.(2017). How does Inequality affect economic growth? Caixabank Research. www.caixabankresearch.com

Ceesay, E. K., et al. (2019). Effect Income Inequality on Economic Growth in Selected West Africa: An Empirical Analysis. *Journal of Economics and related Studies* 1(3), 240-257.

Chletsos, M.; Fatouros, N. (2016). Does income inequality matter for economic growth? An empirical investigation, MPRA Paper No. 75477. Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/75477/

Dabla, E., et al. (2015). Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective, IMF Staff Discussion No Te.

Delbianco, F.; Dabus, C., and Caraballo, M. N. (2014). Income Inequality and Economic Growth: New Evidence from Latin America, www.scielo.org.coscielo

Forbes, K .J .(2018). A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth. *American Economic Review* 90, 869-887.

Gallo, C. (2002). Economic Growth and Income Inequality: Theoretical Background and Empirical Evidence, Working Paper 119.

Galor, O. (2009*)*. Inequality and Economic Development: An Overview. www.brown.edu/academics/economics/sites.

Herzer, D., Vollmer, S. (2012). Inequality and Growth: evidence from Panel Cointegration. *The Journal of Economic Inequality* 10, 489-503.

Heshmati, A. (2004). Inequalities and Their Measurement, MTT Economic Research, Discussion Papers Number 2004:7.

Inyong, S. (2008). Income Inequality and Economic Growth, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/24397/

Joshi, R. (2018). Assessing the Impact of Income Inequality on Economic Growth: For a Cross Section of Indian States. *The Indian Economic Journal* 65(1-4), 1-26.

Kaldor, N. (1955). Alternative Theories of Distribution. *Review of Economic Studies* 23(2), 83-100.

Kaldor, N. (1957). A model of economic growth. *The Economic Journal* 67(268), 591–624.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. London, Macmillan.

Klaus, G., Philipp, S. (2015). Income inequality, economic growth, and the effect of redistribution. W.E.P.-*Wurzburg Economic Papers*, 95.

Kuznets, S. (1955). Economic Growth and Income Inequality. *The American Economic Review* 45, (1). 1-28.

Li, H.Y., & Zou, H.F. (1998). Income inequality is not harmful to growth: Theory and evidence. *Review of Development Economics* 2, 318–334.

MacKinnon, J. G. (1991). Critical Values for Cointegration Tests, Queen's Economics Department, Working Paper. 1227.

Meneejuk, P.; Yamaka, W. (2016). Analyzing the relationship between income inequality and economic growth: Does the Kuznets curve exist in Thailand?, www.bot.or.th.

Michael, C., Nikolaos. (2016). Does income inequality matter for economic growth? An empirical investigation, MPRA Paper. 75477 http://mpra.ub.uni_muenchen.de/75477/

Mnif, S. (2015). Impact of Inequalities on Economic Growth: Case of the Developing Countries. *Journal of Sustainable Development Studies* 8(1), 1-20.

Moges, A. (2013). Economic Growth, Inequality and Poverty in Developing Countries: Policy Issues and challenges. *The International Journal of Economic, Policy Studies* 8(3).

Perotti, R. (1996). Growth, income distribution, and democracy: What the data say. *Journal of Economic Growth*,1, 149–187.

Persson, T., & Tabellini, G. (1994). Is inequality harmful for growth? *American Economic Review* 84, 600–621.

Suwoto, T.; Zhai, Y. (2016). Inequality as a Determinant of Economic Growth: A Cross- Country Analysis, https://smartech.gatech.edu

Todaro, M. and Smith, S. (2015). Economic Development, Twelfth Edition, Published Online, www. Pearson Highered .Com

Turnosky, S. (2013). The relationship between economic growth and inequality. New Zealand Economic Papers http://www.tandfonline.com/ loi/rnzp20.

Wahiba, N. F.; El Weriemmi, M. (2014). The Relationship between Economic Growth and Income Inequality. *International Journal of Economics and Financial Issues* 4(1).

Zhan, j. (2016). Is There a Kuznets Curve in China's Rural Area? – An Empirical Analysis on Provincial Panel Data, *Modern Economy*, 7, 391-398. http:// dx.doi.org/10.4236/me.2016.74042

The Impact of Income Inequality on the Economic Growth in Egypt for the Period (1991-2018)

Dr. Eman Mohamed Ibrahim

Abstract

Using time series data for the period (1991-2018), this paper investigates empirically the impact of inequality in income on economic growth in Egypt. It also examines the "classic approach", which implies that inequality in income positively affects economic growth as opposed to the "modern approach", which implies that inequality negatively affects economic growth, using a set of modern Econometrics methods. Such as tests of stability, cointegration, and Granger causality. The importance of this study attributes to the discrepancy between the different approaches about the impact of inequality on growth and its transmission channels as well as to the contradiction between the findings of the empirical studies. In addition to the lack of studies that attempted to examine the relationship in Egypt, The main findings of the study show that there is no co-integration between income inequality and economic growth in Egypt. So we can conclude that there is no trade-off between the two variables in the long run. In the short term, in the limits of a one lag period, Granger's causation showed that inequality in income affects investment which is consistent with expectations of the "classical approach". Based on these results, the study recommends the use of distribution policies to reduce inequality, in addition to enhancing economic growth in the long term, with the aim of reducing poverty in the short term.

Keywords

Income Inequality - Gini Coefficient - Economic Growth - Egypt - Co-integration Approach - Granger Causality Test

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

إبراهيم، إيمان محمد (2021). أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الإقتصادي في مصـــر خلال الفترة (1991-2018). **مجلة جامعة الإســكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية** 58(1)، 493 - 520.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة

لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية©2021